مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية
المجلد 4 (4) – 2024: 191-212

Damascus University Journal of Legal Sciences
Vol 4 (4) -2024: 191-212

أثر تعدد أوجه الإعراب في تعدد أوجه الوقف والابتداء عند ابن عاشور (1394هـ) في التحرير والتنوير دراسة تحليلية

عجاج عودة برغش*[1]

[1]أستاذ مساعد، مشارك في قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية الشريعة، جامعة دمشق.
Agag87.barghash@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

إن تفسير «التحرير والتنوير» لابن عاشور من أهمِّ كتب التفسير في العصر الحديث؛ لما اشتمل عليه من التحرير والتحقيق والتهذيب، وقد كانت له عنايةٌ بالغة بتجلية وجوه البلاغة والإعجاز في نظم القرآن الكريم، وحملِهِ على أصحِّ المعاني وأكملها، ومن جملة ذلك عنايتُهُ بالوقف والابتداء؛ لما لهما من الأثر البالغ في صيانة المعنى من البتر والاختلال عند القراءة.

وهذا البحث يجمع الأمثلةَ التي ذكر فيها ابنُ عاشور أوجهاً للوقف والابتداء في آيات القرآن الكريم مبنيَّةً على تعدد أوجه الإعراب فيها، ويُسلِّطُ الضوء على مجموعة من القواعد التي ينبغي مراعاتها في الوقف والابتداء، ويقارنُ كلامَ ابن عاشور بكلام بعض العلماء الذين صنَّفوا في الوقف والابتداء، وكلام جملة من المعرِبين والمفسِّرين الذين اعتنَوا بهذا الجانب؛ لبيانِ وجوهِ الاتِّفاقِ والاختلاف بين كلامه وكلامهم، وإثراءِ البحث في هذا الجانب المهمِّ من جوانب تدبُّر معاني القرآن الكريم، ويُعين القارئَ على تحسين تلاوته وتذوُّق معاني القرآن ومراعاة مواضع الوقف والابتداء فيه بقدر الطاقة.

الكلمات المفتاحية: أثر، تعدد، أوجه الإعراب، أوجه الوقف والابتداء، ابن عاشور.

تاريخ الايداع: 2023/11/23
تاريخ القبول: 2024/2/26

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA

ISSN: 2789-7621 (online)
https://journal.damascusuniversity.edu.sy

The Effect of the Multiple Aspects of Parsing on the Multiple Aspects of Pausing (Waqf) and Beginning (Ibtida) According to Ibn Ashur (1394 AH) in "At-Tahrir wa At-Tanwir"An Analytical Study

Agag Oudah Barghash*[1]
Associate Professor in the Department of Interpretation and Quranic Sciences, Faculty of Sharia, Damascus University.
Agag87.barghash@damascusuniversity.edu.sy

Received: 23/12/2023
Accepted: 26/2/2022

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC **BY- NC-SA**

Abstract:

The interpretation of "At-Tahrir wa At-Tanwir" by Ibn Ashur is one of the most important exegeses in the modern era. This is due to its inclusion of editing, investigation, and refinement. It is particularly renowned for its meticulous treatment of the rhetorical aspects and linguistic subtleties found in the structure of the Quranic verses. Ibn Ashur's work strives to elucidate the profound meanings and complete them, with particular attention given to the topic of pausing (waqf) and beginning (ibtida), recognizing their profound influence in preserving the intended message and avoiding misinterpretation during recitation. This research compiles the examples in which Ibn Ashur has mentioned the various aspects of pausing and beginning in the verses of the Quran based on the varied parsing aspects. It sheds light on a set of rules that should be considered in pausing and beginning and compares Ibn Ashur's insights with the works of other scholars who have written on this subject. It also compares his findings with the perspectives of some grammarians and interpreters dedicated to this aspect. The aim is to elucidate the points of agreement and divergence between Ibn Ashur's views and theirs, enriching the study of this important aspect of pondering the meanings of the Quran. Furthermore, it assists the readers in enhancing their recitation, appreciating the meanings of the Quran, and adhering to the appropriate places for pausing and beginning, according to their abilities.

Key Words: Effect, Multiple, Parsing Aspects, Pausing And Beginning Aspects, Ibn Ashour.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وأفضلُ الصلاة وأتمُّ التسليم على نبيِّنا وسيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، اللهمَّ فقِّهْنا في الدِّين، وعلِّمْنا التأويلَ.

أما بعد:

فإن معرفة الوقف والابتداء مما يلزم قارئَ القرآن؛ لئلا يقف على ما يبتر نظمَ الكلام ويُخِلُّ بصحة المعنى وبلاغته، ولذلك تواتر عن السلف تعلُّمُهُ والاعتناءُ به، وأفرده العلماء بمصنفات خاصة، واعتنى به كثير من المفسِّرين، ومنهم ابن عاشور في تفسيره «التحرير والتنوير»؛ فقد تحدَّث عنه في المقدِّمة الثامنة من مقدِّمات تفسيره، وذكر في مواضع عديدة من تفسيره أوجهَ الوقف والابتداء مبيِّناً عللَها وما يترتب عليها من اختلافِ المعنى والنُّكتِ البلاغية ونحو ذلك.

ومن جملة أسباب تعدد أوجه الوقف والابتداء عنده: تعددُ أوجه الإعراب للكلمات والجمل وأشباه الجمل، وهذا البحث يُبرز هذا الجانب من جوانب تفسيره.

أهميَّة البحث:

تأتي أهميَّةُ البحث من حيثُ كونُهُ يجمع الأمثلةَ التي ذكر فيها ابنُ عاشور أوجهاً للوقف والابتداء في آيات القرآن الكريم مبنيَّةً على تعدد أوجه الإعراب فيها، ويُسلِّطُ الضوء على مجموعة من القواعد التي ينبغي مراعاتها في الوقف والابتداء، ويقارنُ كلامَ ابن عاشور بكلام بعض العلماء الذين صنَّفوا في الوقف والابتداء، وكلام جملة من المعرِبين والمفسِّرين الذين اعتنَوا بهذا الجانب؛ لبيانِ وجوهِ الاتِّفاقِ والاختلاف بين كلامه وكلامهم، وإثراءِ البحث في هذا الجانب المهم من جوانب تدبُّر معاني القرآن الكريم، ويُعين القارئَ على تحسين تلاوته وتذوُّق معاني القرآن ومراعاة مواضع الوقف والابتداء فيه بقدر الطاقة.

أسباب اختيار البحث ومشكلته:

تحدَّث ابنُ عاشور عن الوقف والابتداء في المقدِّمة الثامنة من مقدِّمات تفسيره، وكان من جملة ما ذكره فيها قولُهُ: (والوقفُ عند انتهاء جملةٍ من جملِ القرآن قد يكونُ أصلاً لمعنى الكلام؛ فقد يختلف المعنى باختلاف الوقفِ)[1]، وقد أثار ذلك أسئلةً في ذهني، منها:

ما مدى عناية ابنِ عاشور في تفسيره ببيان أوجه الوقف والابتداء في آيات القرآن الكريم؟

وهل بيَّنَ عللَ هذه الأوجه وما قد يترتب عليها من اختلافِ المعنى؟

وهل لتعددِ أوجه الإعراب أثرٌ ظاهرٌ في تعدد أوجه الوقف والابتداء عنده؟

فاخترت هذا البحث للإجابة عن هذه الأسئلة.

الدراسات المرجعية:

توجد عدة دراسات وأبحاث حول الوقف والابتداء عموماً أو عند بعض المفسِّرين أو العلماء، يضيق المقام بذكرها، وأما عند ابن عاشور فقد وقفت على ثلاث دراسات: **الدراسة الأولى:** بحث محكَّم منشور في مجلة التعليمية المجلد 5 العدد 14 ماي 2018، للأستاذ الزبير أحمد إبراهيم، وهو بعنوان: بلاغة الوقف والابتداء في تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن

[1] التحرير والتنوير (82/1).

عاشور، وهو بحث صغير عدد صفحاته سبع صفحات، من (ص299) إلى (ص305)، وقد اشتمل على توطئةٍ، وأنواعِ الوقف ومراتبه، والفرقِ بين الوقف والقطع والسكت، وفي نهاية الصحيفة الثانية بدأ الباحثُ بالحديث عن الوقف عند ابن عاشور، فذكر تعريفَ ابن عاشور للوقف، ثم ذكر مثالاً للوقف مع تعدد القراءة، ومثالاً يُبيِّن علاقةَ الوقف بالحكم الشرعي، وأورد خمسةَ أمثلةٍ تحت عنوان (تعدد الدلالات) مع أن بينها اختلافات تُبعِدُ أن تُدرَجَ جميعاً تحت هذا العنوان، ثم ختم البحثَ بهوامش التخريج والتوثيق التي استغرقت صفحتين من صفحات البحث، وبناء على ذلك استغرق الحديثُ عن الوقف والابتداء عند ابن عاشور ثلاثَ صفحاتٍ فقط، ولم تزد الأمثلةُ التي ذكرها الباحث عن الأمثلة التي ذكرها ابنُ عاشور عند حديثه عن الوقف في المقدِّمة الثامنة، ولم يذكر كلَّ ما يتعلَّق بهذه الأمثلة من الفوائد والنكت التي ذكرها ابنُ عاشور، فضلاً عن أن يقوم بتحليل كلام ابن عاشور والمقارنة بينه وبين غيره.

وأما هذا البحثُ فيشتمل على أربعة أمثلة من الأمثلة التي ذكرها ابنُ عاشور في المقدِّمة الثامنة، ويزيدها بسطاً وتوضيحاً، ويقارن كلامه فيها بكلام غيره، ويشتمل أيضاً على أمثلة أخرى ذكرها ابنُ عاشور في أثناء تفسيره، ويحلِّلُها ويقارن كلامَ ابن عاشور فيها بكلام غيره، ويُبيِّنُ المآخذَ التي يمكن أن تؤخذ على ابن عاشور.

والدراسة الثانية: بحث محكَّم بعنوان: أثر الجملة الاعتراضية في الوقف والابتداء عند ابن عاشور. سورة الأنفال نموذجاً، للدكتور أمير عادل مبروك الديب، ماليزيا، جامعة برليس الإسلامية، المجلة الدولية لعلوم القرآن والسنة، عدد (3)، يوليو 2020م، ص32– 52، وقد تضمن البحث ثلاثة مطالب: المطلب الأوَّل: التعريف بابن عاشور، والمطلب الثاني: منهج ابن عاشور في سرد الجمل الاعتراضية، والمطلب الثالث: الجمل الاعتراضية في سورة الأنفال، وفي هذا المطلب يقوم الباحث بذكر الآية وبيان موضع الاعتراض فيها وفائدته من كلام ابن عاشور، ثم يبني على ذلك جوازَ الوقف على الجملة الاعتراضية معتمداً على قول فلان وفلان من العلماء، ويسرد أسماء من أجاز الوقف عليها، وفي ذلك إشكال كبير؛ وهو أن ابن عاشور وإن ذكر الاعتراضَ وبيَّن فائدتَهُ من ناحية المعنى لكنه لم يتطرَّق للوقف والابتداء في الآية؛ فعملُ الباحث قائم على تحميل كلام ابن عاشور ما لم يحتمله، وكان حقه أن يدرسَ أثر الجملة الاعتراضية في الوقف والابتداء عموماً دون تحديد بابن عاشور، ويأتيَ بأقوال العلماء الذي صرَّحوا بالوقف والابتداء في الآيات التي هي محلُّ الدراسة.

والدراسة الثالثة: بحث محكَّم بعنوان: أثر الجملة الاعتراضية في الوقف والابتداء عند ابن عاشور. سورة الأنعام أنموذجاً، للباحثة ولاء بنت عبد الرحمن بن محمد البرادعي، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، كلية الآداب، العراق. مج 12، ع42، 2020، حزيران، ص1– 40، ولم أستطع الحصول على هذا البحث للاطِّلاع عليه، ولكن وقفت على ملخَّصه، وهو يشبه إلى حد كبير ملخَّص البحث السابق في منهجية البحث وإشكاليته، ويغلب على الظن أنه يسلك نفس المسلك في أنه يبني على كلام ابن عاشور ما لم يُصرِّح به ولم يُرده كما بيَّنت سابقاً.

وأما هذا البحثُ فيقتصر على الأمثلة التي صرَّح فيها ابنُ عاشور بالوقف والابتداء، وتعددت فيها أوجهُ الوقف والابتداء عنده بناءً على تعدد أوجه الإعراب.

منهج البحث:

يقوم منهجُ البحث على ثلاثِ دعائم:

1- **الاستقراء:** وليس من شأن البحث تتبُّعُ جميع الأمثلة التي تكلم فيها ابنُ عاشور على الوقف والابتداء؛ فإن ذلك يطول، بل يقتصر على تتبُّعِ الأمثلة التي كان تعدد أوجه الوقف والابتداء فيها مبنيّاً على تعدد أوجه الإعراب عند ابن عاشور، ولا يدخل فيه ما ذكرَ فيه ابنُ عاشور وجهاً واحداً للإعراب وبنى عليه الوقفَ.

وقد جرت عادة ابن عاشور باستعمال مصطلحي الوقف والابتداء، فكان الاستقراء مبنيّاً على تتبُّع المواضع التي استعمل فيها هذين المصطلحين بقوله: (الوقف) و(يوقف) ونحو ذلك، وهو لم يلتزم ذكرَ مواضع الوقف والابتداء في كل آية، وإنما كان يختار مواضع ويتكلم عليها، وهي قليلة جداً بالنسبة لما لم يتكلم عليه، ولذلك لم يكن من شأن البحث أيضاً – كما سبق عند الحديث عن الدراسات المرجعية – التعرُّضُ لما لم يتعرض له ابنُ عاشور من أوجه الوقف والابتداء.

2- **التحليل:** وذلك بتحليلِ كلام ابن عاشور وبسطه وتوضيحه، وشرحِ ما يحتاج إلى شرح من المصطلحات والتعريفات التي ذكرها، وبيانِ أثر تعدد أوجه الإعراب في تعدد أوجه الوقف والابتداء عنده.

3- **المقارنة:** وذلك بمقارنة كلامِ ابنِ عاشور بكلام بعض المصنفين في الوقف والابتداء، وكلام جملة من المعربينَ والمفسِّرين الذين اعتنَوا بهذا الجانب؛ لبيانِ وجوه الاتِّفاق والاختلاف بين كلامه وكلامهم، ومعرفةِ ما تفرَّد به أو كان له فيه إبداعٌ، وإثراءِ البحث، ومعرفةِ ما يمكنُ أن يُؤخذ على ابن عاشور، وقد تمَّت هذه المقارنة في الحاشية تجنُّباً لقطع سياق كلام ابن عاشور الذي هو محلُّ الدراسة، وقد توخَّيتُ فيها الاختصارَ والبُعدَ عن الاستطراد والتطويل، ولم يكن الغرضُ منها التوسُّعَ في ذكر الأدلة والمناقشة والترجيح.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مطلب تمهيديٍّ وثلاثة مطالب رئيسة على النحو الآتي:

المطلب التمهيدي: تعريف الوقف والابتداء لغةً واصطلاحاً.

المطلب الأوَّل: تعددُ أوجه الوقف بناءً على تعدد أوجه إعرابِ كلمةٍ.

المطلب الثاني: تعددُ أوجه الوقف بناءً على تعدد أوجه إعراب جملةٍ أو شِبْهِها.

المطلب الثالث: تعددُ أوجهِ الإعرابِ والوقفِ مع تعددِ القراءاتِ.

المطلب التمهيدي: تعريف الوقف والابتداء لغةً واصطلاحاً.

أوَّلاً: تعريف الوقف لغةً واصطلاحاً:

أ- تعريف الوقف لغةً:

قال ابنُ فارس: (**الواو والقاف والفاء:** أصل واحد يدلُّ على تمكُّث في شيء... وحكى الشيباني: كلَّمتُهم ثم أوقفتُ عنهم؛ أي: سكتُّ، قال: وكل شيء أمسكتَ عنه فإنك تقول: أوقفتُ)[2].

ويؤخذ من ذلك: أن الوقف مداره على التمكُّث في شيء، وأن السكوت عن الكلام مأخوذ من (أوقف) لا من (وقف)[3].

[2] مقاييس اللغة (135/6).
[3] وانظر «تاج العروس» (472/24).

ب- تعريف الوقف اصطلاحاً:

عرَّفَ ابنُ الجزري الوقف بقوله: **(والوقف:** عبارةٌ عن قطعِ الصوتِ على الكلمةِ زمناً يُتنفَّسُ فيه عادةً بنيَّةِ استئنافِ القراءةِ إمَّا بما يلي الحرفَ الموقوفَ عليه أو بما قبله – كما تقدَّم جوازُهُ في أقسامه الثلاثة – لا بنيَّةِ الإعراضِ)[4].

وقوله: (يُتنفَّسُ فيه عادةً) يُخرج السكتَ، وقد عرَّفه بقوله: **(والسكتُ:** هو عبارةٌ عن قطعِ الصوت زمناً هو دون زمن الوقفِ عادةً من غير تنفُّسٍ)[5].

وقوله: (بنيَّة استئناف القراءة... لا بنيَّة الإعراض) يُخرج القطعَ؛ وهو قطعُ القراءة رأساً، فهو كالانتهاء[6].

وعرَّفَ ابنُ عاشور الوقفَ بقوله: **(الوقفُ:** هو قطعُ الصوت عن الكلمة حصةً يتنفَّسُ في مِثلِها المتنفِّسُ عادةً)[7].

وقد قسَّم العلماء الوقفَ أقساماً كثيرةً باعتبارات مختلفة، ولم أتطرق لها في البحث؛ لأن ابن عاشور كان يذكر أوجه الوقف والابتداء في الآيات دون بيان لنوع الوقف، واكتفى في المقدمة الثامنة من مقدِّمات تفسيره بالتنبيه على أنه ليس في القرآن مكانٌ يجب الوقفُ فيه أو يحرمُ، وذكر أن الوقف ينقسم إلى أكيدٍ حسن ودونه، وكل ذلك تقسيم بحسَبِ المعنى[8].

ثانياً: تعريف الابتداء لغةً واصطلاحاً:

أ- تعريف الابتداء لغةً:

الابتداء في اللغة: فعلُ الشيء ابتداءً؛ قال ابن منظور: (وبدأت الشيءَ: فعلته ابتداءً)[9].

ب – **تعريف الابتداء اصطلاحاً:**

عُرِّف الابتداءُ اصطلاحاً بأنه: (الشروع في القراءة بعد قطعٍ أو وقفٍ)[10].

المطلبُ الأوَّلُ: تعددُ أوجه الوقف بناءً على تعدد أوجه إعرابِ كلمةٍ.

يشتمل هذا المطلب على الأمثلة التي ذكر فيها ابنُ عاشور أوجهاً للوقف والابتداء، وكان سبب تعدد هذه الأوجه هو احتمال كلمةٍ من كلمات الآية لأوجه من الإعراب يختلف موضع الوقف على كل وجه منها.

وقد ذكرت هذه الأمثلة على ترتيب الآيات في المصحف على النحو الآتي:

المثال الأوَّل: قولُهُ تعالى: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ} [آل عمران: 7].

رجَّح ابن عاشور أن يكون {الراسخون} معطوفاً على اسم الجلالة[11]، وفي هذا العطف تشريفٌ عظيمٌ لهم؛ كقوله: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ} [آل عمران: 18][12]، والمعنى: أن الراسخين في العلم يعلمون تأويلَ المتشابه في حال أنهم يقولون: آمنَّا به[13]. وعلى هذا الوجه يكون الوقف على {به} أو على ما بعده.

---

[4] النشر في القراءات العشر (240/1).
[5] النشر في القراءات العشر (240/1).
[6] انظر «النشر في القراءات العشر» (239/1)، وذكر ابن الجزري أن عبارات (الوقف) و(القطع) و(السكت) جرت عند كثير من المتقدمين مراداً بها الوقفُ غالباً، ولا يريدون بها غيرَ الوقف إلا مقيَّدةً، وأما المتأخِّرون وغيرهم من المحقِّقين فقد فرَّقوا بين هذه العبارات.
[7] التحرير والتنوير (82/1).
[8] انظر «التحرير والتنوير» (83/1).
[9] لسان العرب (ب د أ) (27/1).
[10] هداية القاري إلى تجويد كلام الباري للمرصفي (ص392).
[11] وذكر هذا القول أيضاً زكريا الأنصاري في «المقصد لتلخيص ما في المرشد» (ص22).
[12] انظر «التحرير والتنوير» (164/3).

ثم ذكر قولاً آخر؛ وهو أن يكون الوقفُ على قوله: {إلا الله}، وتكون جملة {والراسخون في العلم} مستأنفة[14]، والمعنى: أن المتشابهَ هو الكلامُ الذي لا يصلُ فهمُ الناس إلى تأويله، وأنَّ علمَهُ ممَّا اختصَّ اللهُ به مثل اختصاصه بعلم الساعة، وما بعده ابتداءُ كلامٍ يفيدُ أنَّ الراسخينَ يُفوِّضونَ فهمَهُ إلى الله تعالى[15].

وأسهبَ في بيان أدلة كلٍّ من القولين[16]، وذكر أنه على هذا الاختلافِ انبنى اختلافٌ بين علماء الأمَّة في تأويل ما كانَ متشابهاً؛ من آيات القرآن، ومن صحاحِ الأخبار عن النبيء صلى الله عليه وسلم؛ فكان رأيُ فريق منهم الإيمانَ بها على إبهامها وإجمالها، وتفويضَ العلم بكُنْهِ المراد منها إلى الله تعالى، وكان رأيُ فريق تأويلَها بمعانٍ على وفق الاستعمال في الكلام العربيِّ[17].

والحاصل: أن الواو على الوجه الأوَّل عاطفة، وعلى الوجه الثاني استئنافية، ويلاحظ في هذا المثال الارتباطُ الوثيقُ بين الوقف والإعراب، وما يترتب على ذلك من اختلاف المعنى.

المثال الثاني: قولُهُ تعالى: {وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا} [الإنسان: 15- 16].

ذكر ابنُ عاشور وجهين في إعراب لفظ {قواريرا} الثاني يترتبُ عليهما اختلافُ موضع الوقفِ:

أحدهما: أن يكون تأكيداً لفظيّاً للأوَّل لزيادة تحقيقِ أنَّ للأكواب رِقَّةَ الزُّجاجِ، فيفيد رفعَ احتمالِ المجاز في لفظ {قواريرا} الأوَّل، **فيكون الوقفُ على {قواريرا} الأوَّلِ**[18].

والثاني: أن يكون تكريراً لإفادة التصنيف والترتيب؛ فإنَّ حُسْنَ التنسيقِ في آنيةِ الشراب من مُكمِّلاتِ جمال المجلس، فيكون التكريرُ مِثْلَ ما في قوله تعالى: {وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} [الفجر: 22]، وقولِهم: (قرأتُ الكتابَ باباً باباً)، **فيكون الوقفُ على {قواريرا} الثاني**[19].

ويعضد الأوَّلَ أن {قواريرا} الأوَّلَ رأسُ آية، فيحسُنُ الوقفُ عليه.

ويلاحظ أن تعدد أوجه الوقف قد يحصلُ به ما يحصلُ بتعدد وجوه القراءات؛ من تعددِ المعنى مع اتحادِ الكلمات، وقد نصَّ على ذلك ابنُ عاشور في المقدِّمة الثامنةِ من مقدِّماتِ تفسيره، وذكر هذا المثالَ[20].

المثال الثالث: قولُهُ تعالى: {فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا} [الطارق: 17].

ذكر ابنُ عاشور وجهين في إعراب قوله تعالى: {رُوَيْدًا}:

---

[13] انظر «التحرير والتنوير» (82/1)، وقد اختلف العلماء في تفسير المحكم والمتشابه على أقوال أخرى انظرها في «النكت والعيون» للماوردي (369/1)، و«معالم التنزيل» (8/2- 9)، و«مفاتيح الغيب» (138/7- 141)، و«روح المعاني» (80/2).

[14] انظر «التحرير والتنوير» (165/3)، وذكر هذا القول أيضاً: الداني في «المكتفى في الوقف والابتدا» (ص37)، وزكريا الأنصاري في «المقصد لتلخيص ما في المرشد» (ص22)، وذكرا أنه قول الأكثر من المفسِّرين والقرَّاء والنحويين.

[15] انظر «التحرير والتنوير» (82/1).

[16] انظر «التحرير والتنوير» (164/3- 166).

[17] انظر «التحرير والتنوير» (166/3).

[18] ذكر هذا الوقف أيضاً زكريا الأنصاري في «المقصد لتلخيص ما في المرشد» (ص88).

[19] انظر «التحرير والتنوير» (83/1)، (393/29)، **وقيل:** (قواريرا) الثاني بدل من الأوَّل، فلا يُوقَفُ على الأوَّل أيضاً. انظر «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» (409/6).

[20] انظر «التحرير والتنوير» (83/1).

أحدهما: أنه مصدرٌ مُؤكِّدٌ لفعلِ {أمهِلْهم}[21]، فيكون قوله: {فمهِّلِ الكافرينَ} قد أُكِّدَ مرتينِ، **والمعنى:** انتظرْ ما سيحلُّ بهم ولا تستعجلْ لهم انتظارَ تربُّصٍ، فيكون {رُوَيْدًا} كنايةً عن تحقُّقِ ما يحلُّ بهم من العقاب؛ لأنَّ المطمئنَّ لحصولِ شيء لا يستعجلُ به، وتصغيرُهُ للدلالة على التقليلِ؛ أي: مُهلةً غيرَ طويلةٍ.

والثاني: أن يكونَ {رُوَيْدًا} اسمَ فعلٍ للأمرِ؛ كما في قولهم: (رُوَيْدَكَ)؛ **ويكون الوقفُ على قوله: {الكافرينَ}**، و{رُوَيْدًا} كلاماً مستقلّاً، **والمعنى:** تصبَّرْ ولا تستعجلْ نزولَ العذاب بهم، فيكون كنايةً عن الوعد بأنَّهُ واقعٌ لا محالةَ[22].

والحاصل: أن جواز الوقف على {الكافرينَ} مبنيٌّ على كون {رُوَيْدًا} مستقلّاً عما قبله، وأما إن كان تابعاً لما قبله على أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ فيُوقَفُ على {رُوَيْداً} لا على {الكافرينَ}.

المثال الرابع: قولُهُ تعالى: {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ * رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً} [البينة: 1– 2].

ذكر ابنُ عاشور وجهين في إعراب {رسول}:

أحدهما: أن يكون الكلامُ انتهى عند قوله تعالى: {حتى تأتيهم البيِّنة}، **فيكون الوقفُ هناك**[23]، ويكون قولُهُ: {رسول من الله... } إلى آخره جملةً مستأنفةً استئنافاً بيانيّاً؛ أي: هي رسولٌ من اللهِ؛ لأنَّ ما في البيِّنةِ من الإبهامِ يُثيرُ سؤالاً عن صفتِها، وهي جملةٌ معترضةٌ بين جملةِ {لم يكن الذين كفروا ...} إلى آخرها وبينَ جملةِ {وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ } [البينة: 4] .

والثاني: أن يكونَ {رسولٌ} بدلاً من {البيِّنةُ}[24]، فيكون من تمام لفظِ {البيِّنة}[25].

وعلى هذا الوجهِ لا يُوقَفُ على {البيِّنة}[26].

قلت: ولو وُقِفَ على {البينة} باعتبار كونه رأسَ آيةٍ فهو مستحسَن.

المطلبُ الثاني: تعددُ أوجه الوقف بناءً على تعدد أوجه إعرابِ جملةٍ أو شِبْهِها.

يشتمل هذا المطلب على الأمثلة التي ذكر فيها ابنُ عاشور أوجهاً للوقف والابتداء، وكان سبب تعدد هذه الأوجه هو احتمال جملةٍ أو شِبْه جملة من الآية لأوجه من الإعراب يختلف موضعُ الوقف على كل وجه منها.

وقد ذكرت هذه الأمثلة على ترتيب الآيات في المصحف على النحو الآتي:

المثال الأوَّل: قولُهُ تعالى: { الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ} [البقرة: 1– 2].

ذكر ابنُ عاشور وجهين في مرجعِ اسم الإشارة {ذلك} وإعرابِ {الكتاب} والظرف {فيه}، وينبني على ذلك احتمالان للوقف؛ وهما {لا ريبَ} و{فيهِ}، وبيانُ هذين الوجهين على النحو الآتي:

---

[21] وقيل: هو نعت لمصدر محذوف؛ أي: أمهِلْهم إمهالاً رُويداً؛ أي: قريباً أو قليلاً. انظر «فتح القدير» للشوكاني (511/5).

[22] انظر «التحرير والتنوير» (30/268– 269).

[23] ذكر هذا الوقف أيضاً: الداني في «المكتفى في الوقف والابتدا» (ص237)، والنيسابوري في «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» (542/6)، وزكريا الأنصاري في «المقصد لتلخيص ما في المرشد» (ص91).

[24] وهو إمَّا بدلُ اشتمال، وإمَّا بدل كلٍّ من كلٍّ على سبيل المبالغة، جُعِلَ الرسولُ نفسَ البيِّنة، أو على حذف مضاف؛ أي: بيِّنةُ رسولٍ. انظر «الدر المصون» (68/11).

[25] انظر «التحرير والتنوير» (475/30).

[26] انظر «المكتفى في الوقف والابتدا» (ص238)، و«المقصد لتلخيص ما في المرشد» (ص91).

الوجه الأوَّل: أن تكون الإشارةُ بقوله: {ذلك} إلى الحروف المجتمعة في {الم}، ويكون قوله: {الكتاب} خبراً لاسم الإشارة، والمعنى: ذلك المعنى الحاصلُ من التهجِّي؛ أي: تلك الحروفُ باعتبارها من جنس حروفكم هي الكتابُ؛ أي: منها تراكيبُهُ؛ فما أعجزَكم عن معارضته؟! فيكون قوله: {الم} جملةً مستقلَّةً مَسُوقةً للتعريض بالمتحدَّينَ[27]، ويكون قوله: {لا ريب} نفياً لريبٍ خاصٍّ؛ وهو الرَّيبُ الذي يَعرِضُ في كون هذا الكتاب مؤلَّفاً من حروف كلامهم، فكيف عجزوا عن مِثْله؟! ونفيُ جنس الريب فيه حقيقةٌ لا ادِّعاءٌ، فتكون جملةُ {لا ريب} منزَّلةً منزلةَ التأكيدِ لمُفاد الإشارة في قوله: {ذلك الكتاب}.

وعلى هذا الوجه: يجوز أن يكون قوله: {فيه} متعلِّقاً بـ {ريب} على أنه ظرفٌ لغوٌ[28]، **فيكون الوقف على قوله: {فيه}،** ويكون من قبيل الإطناب، ويكون قوله بعده: {هدى} مفيداً أن هذا الكتاب كله هدىً، **وهذا الوقف هو مختارُ الجمهورِ** على نحو قولِهِ تعالى: {وَتُنْذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ} [الشورى: 7]، وقولِهِ: {رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ} [آل عمران: 9][29].

ويجوز أن يكون قوله: {فيه} ظرفاً مستقَرّاً خبراً لقوله: {هدى للمتقين}، فيكون تخطئةً للذين أعرضوا عن استماعِ القرآنِ فقالوا: {لا تسمعوا لهذا القرآن} [فصلت: 26]، والغرضُ من تخطئتهم ترغيبُهم في الاستماع له، كأنه قيل: هذا الكتابُ مشتملٌ على شيء من الهدى، فاستمعوا إليه؛ ولذلك نكَّر قوله: {هدى}؛ أي: فيه شيءٌ من هدىً؛ أي: إن لم يكن كلُّه هدىً فإن فيه هدىً، وفي ذلك استدراج لهم لترك العناد، **ويكون الوقفُ على قوله: {لا ريب}**[30]، وخبر (لا) محذوف لظهوره، وذلك من قبيل إيجاز الحذف؛ أي: لا ريب موجود في أنه الكتاب، **وفي «الكشاف»: أنَّ نافعاً وعاصماً وقفا على قوله: {ريب}**[31].

وحاصل هذا الوجه: أن تكون {الم} جملة، و{ذلك الكتاب} جملة، ويحتمل أن يكون {لا ريب فيه} جملة و{هدىً للمتقين} جملة بتقدير: هو هدىً للمتقين، ويحتمل أن يكون {لا ريب} جملة، و{فيه هدىً للمتقين} جملة.

ويؤخذ من ذلك أن الكيفيَّات التي تُؤدَّى بها تراكيبُ القرآن الكريم لها أثر بالغ في بلاغته وإعجازه، ومن ذلك الوقفُ والابتداءُ؛ فقد لاحظنا في هذا المثال أن اختلاف الوقف والابتداء يترتب عليه اختلافُ تقدير الجمل في الكلام، ويترتب على ذلك اختلافٌ في النكت البلاغية التي تشتمل عليها الجمل على كل تقدير من هذه التقادير؛ من حذف وإيجاز، وإطناب، ونحو ذلك.

ويرتبط بذلك ما ذكره ابنُ عاشور في المقدِّمة الثامنة من مقدِّمات تفسيره؛ أنَّ الآيةَ الواحدةَ قد يظهرُ فيها عند التأمُّل والتدبُّر معانٍ كثيرةٌ يسمحُ بها التركيبُ على اختلاف الاعتباراتِ في أساليبِ الاستعمال العربيِّ، فمختلفُ المَحاملِ التي تسمحُ بها كلماتُ القرآن وتراكيبُهُ وإعرابُهُ ودلالتُهُ؛ من اشتراكٍ وحقيقةٍ ومجازٍ، وصريحٍ وكنايةٍ، وبديعٍ، **ووصلٍ ووقفٍ**، إذا لم تُفْضِ إلى خلافِ المقصودِ من السِّياقَ – يجبُ حملُ الكلام على جميعِها، ثم ذكر عدة أمثلة باختصار، ومنها هذا المثالُ[32].

---

[27] **التعريض:** هو المعنى الحاصل عند اللفظ لا به. انظر «الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز» للعلوي (194/1).
وقيل: هو طريقة من الكلام أخفى من الكناية، فلا يشترط في التعريض لزومٌ ذهني ولا مصاحبةٌ ولا ملابسةٌ بين معنى الكلام وما يُراد الدلالة به عليه، إنما قد تكفي فيه قرائن الحال، وما يُفهَم ذهناً بها من توجيه الكلام. انظر «البلاغة العربية» لعبد الرحمن حبنَّكة (127/2).

[28] إذا وقع الجارُّ والمجرور صفةً لموصوف، أو صلةً لموصول، أو خبراً لمخبَر عنه، أو حالاً لذي حال.. تعلَّق الجارُّ والمجرور بمحذوف وجوباً تقديره: (كائن) أو (استقرَّ)، ويُسمَّى الجارُّ والمجرور في هذه المواضع الأربعة بالظرف المستقَر بفتح القاف؛ لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله، وفي غيرها بالظرف اللغو؛ لإلغاء الضمير فيه. انظر «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» لخالد الأزهري (ص82).

[29] وذكر هذا الوقف أيضاً الداني في «المكتفى في الوقف والابتدا» (ص18)، وزكريا الأنصاري في «المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء» (ص13)، ورُجِّح: بأن فيه موافقة لمعنى قوله تعالى: {الم * تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين} [السجدة: 1– 2]، ولأنه يفيد اتِّصاف القرآن بكون كله هدىً، وذلك أبلغ من كونه فيه هدىً، وقد تكرَّر في القرآن أن القرآن نور وهدىً. انظر «مفاتيح الغيب» للرازي (266/2)، و«التسهيل لعلوم التنزيل» لابن جزيء، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (162/1).

[30] وذكر هذا الوقف أيضاً زكريا الأنصاري في «المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء» (ص12).

[31] انظر «التحرير والتنوير» (117/1)، (219/1)، (222/1– 223)، وعبارة الزمخشري في«الكشاف» (35/1): (والوقف على {فيه} هو المشهور، وعن نافع وعاصم: أنهما وقفا على {لا ريب}، ولا بد للواقف من أن ينويَ خبراً)؛ أي: لا بد له أن ينويَ خبراً لـ {لا ريب}، وقد قدَّره ابن عاشور بقوله: (أي: لا ريب موجود).

[32] انظر «التحرير والتنوير» (97/1).

والوجه الثاني: أن تكون الإشارةُ بقوله: {ذلك} إلى {الكتاب} باعتبار كونه كالحاضر المُشاهَد[33]، ويكون قوله: {الكتاب} بدلاً من اسم الإشارة لبيانه، فيكون قوله: {فيه} ظرفاً لغواً متعلِّقاً بـ {ريب}، وخبر (لا) محذوفٌ، **والوقف على قوله: {فيه}.**

ومعنى نفيِ وقوع الرَّيبِ في الكتاب على هذا الوجه: نفيُ الشكِّ في أنَّهُ مُنزَلٌ من الله تعالى؛ لأن المقصود خطابُ المرتابين في صدق نسبته إلى الله تعالى، ولكن نُزِّلَ ارتيابُهم منزلةَ العدم؛ لأن في دلائل الأحوال ما لو تأمَّلوهُ لزالَ ارتيابُهم[34].

وحاصل هذا الوجه: أن {ذلك الكتاب} مبتدأ وبدل منه، و{لا ريب فيه} جملة محذوفة الخبر، وهي في محلِّ رفع خبر {ذلك}، و{هدىً للمتقين} جملة بتقدير: هو هدىً للمتقينَ[35].

ثم ذكر ابنُ عاشور أنَّ من المفسِّرين من فسَّرَ قولَهُ تعالى: {لا ريب فيه} بمعنى أنه ليس فيه ما يُوجبُ ارتياباً في صحته[36]؛ أي: ليس فيه اضطراب ولا اختلاف، فيكون الرَّيب هنا مجازاً في سببه[37]، ويكون قوله: {فيه} ظرفاً مستقَرّاً خبرَ (لا)، وهذا النفيُ ليس فيه ادِّعاءٌ ولا تنزيلٌ للموجود منزلةَ المعدوم، فيفيد التعريضَ بما بين يدي أهل الكتاب يومئذ من الكتب المحرَّفةِ، وبهذا الوجه أيضاً يتأتى اتحادُ المعنى عند الوقف لدى من وقف على {فيه} ولدى من وقف على {لا ريب}؛ لأنَّهُ إذا اعتُبر الظرف غيرَ خبرٍ، وكان الخبر محذوفاً.. أمكن الاستغناءُ عن هذا الظرف من هذه الجملة[38].

المثال الثاني: قولُهُ تعالى: {وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ} [الأنعام: 34].

ذكر ابنُ عاشور أن (ما) في قوله تعالى: {على ما كُذِّبوا} مصدريَّةٌ؛ أي: فصبروا على التكذيبِ، ثم ذكر وجهين في إعراب جملة {وأُوذوا}:

أحدهما: أن تكونَ عطفاً على {كُذِّبوا}[39]، وتكونَ جملةُ {فصبروا} معترضةً، والتقدير: ولقد كُذِّبَتْ وأُوذِيَتْ رسلٌ فصبروا[40]، **فلا يُوقفُ عند قوله: {على ما كُذِّبوا}، بل يُوصَلُ الكلامُ إلى قوله: {نصرُنا}.**

والثاني: أن تكونَ عطفاً على {كُذِّبَتْ رسلٌ}؛ أي: كُذِّبَتْ وأُوذُوا[41]، ويُفهَمُ الصبرُ على الأذى من الصبرِ على التكذيبِ؛ لأنَّ التكذيبَ أذىً، **فيَحسُنُ الوقفُ عند قوله: {على ما كُذِّبوا}[42].**

المثال الثالث: قولُهُ تعالى: {وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ} [الأنعام: 128].

---

[33] ذكر ابن عاشور قبل هذا الموضع أن الأظهر أن تكون الإشارة بقوله: {ذلك} إلى القرآن النازل بالفعل؛ وهو السور المتقدمة على سورة البقرة؛ لأن كل ما نزل من القرآن فهو المعبَّر عنه بأنه القرآن، وينضم إليه ما يُلحق به، فيكون {الكتاب} على هذا الوجه أُطلق حقيقةً على ما كُتب بالفعل، ويجوز أن تكون الإشارة إلى جميع القرآن ما نزل منه وما سينزل؛ لأن نزوله مترقَّبٌ، فهو حاضر في الأذهان، فشُبِّهَ بالحاضر في العِيان، فالتعريفُ فيه للعهد التقديري، والإشارة إليه للحضور التقديري. انظر «التحرير والتنوير» (219/1).

[34] انظر «التحرير والتنوير» (223/1).

[35] ويجوز أن يكون {هدىً} حالاً أيضاً.

[36] ذكر هذا القول أيضاً الآلوسي في «روح المعاني» (110/1).

[37] وهو مجاز مرسل من باب إطلاق المسبَّب وإرادة السبب.

[38] انظر «التحرير والتنوير» (223/1– 224).

[39] والتقدير: فصبروا على تكذيبهم وإيذائهم، وهو ظاهر كلام الزمخشري في «الكشاف» (19/2)، والبيضاوي في «أنوار التنزيل» (160/2)، وأبي السعود في «إرشاد العقل السليم» (128/3)، واستبعده أبو حيان في «البحر المحيط» (490/4)، والسمين الحلبي في «الدر المصون» (605/4).

[40] وهذا يعني أن في الكلام محذوفاً؛ وهو (وأُوذيت)، ويدل عليه قوله: {فصبروا على ما كُذِّبوا وأُوذوا}.

[41] وهو أظهر الوجوه كما ذكر السمين الحلبي في الدر المصون (605/4)، وذكر وجهين آخرين: أحدهما: أنه معطوف على {فصبروا}؛ أي: فصبروا وأُوذوا، والثاني: أنه مستأنف.

[42] انظر «التحرير والتنوير» (201/7).

وممن جوَّز هذا الوقف أيضاً: العكبري في التبيان في إعراب القرآن (491/1).

ذكر ابنُ عاشور أن قوله تعالى: {خالدين فيها} من تمامِ ما يقالُ للكافرين في الحشر؛ لأنه متعلِّق بما قبله؛ فهو منصوب على الحال من ضمير {مثواكم}.

وأما قوله: {إلا ما شاء الله} فالظاهرُ أنه من تمامِ ما يقالُ لهم؛ لأن الأصلَ في الاستثناء أن يكونَ إخراجاً مما قبله من الكلامِ[43].

ويجوز أن يكونَ من مخاطبة الله لرسوله صلَّى الله عليه وسلَّم[44]، وقع اعتراضاً بين ما قصَّهُ عليه من حال المشركينَ وأوليائِهم يومَ الحشر، وبين قوله له: {إن ربك حكيم عليم}، **وعليه يكون الوقفُ على قوله: {خالدين فيها}**[45].

وأما على الوجه الأوَّل **فالوقف على لفظ الجلالة {الله}.**

والحاصل: أن تعدد أوجه الوقفِ مبنيٌّ على بيان ارتباط قوله: {إلا ما شاء الله} بما قبله من حيث كونُهُ داخلاً في جملة ما يقالُ لهم أو غيرَ داخل، ويترتب على ذلك اختلافُ موقعه الإعرابيِّ.

ولا يخفى أن الوجه الأوَّل هو الظاهر والراجح، وأن الوجه الثانيَ لا يخلو من التكلُّف بفصل {إلا ما شاء الله} عما قبله وجعلِهِ اعتراضاً مع ظهور ارتباطِهِ به.

المثال الرابع: قولُهُ تعالى: {وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} [الرعد:3].

ذكر ابنُ عاشور أن قوله تعالى: {ومن كل الثمرات} معمولٌ لـ {جعل فيها رواسي}[46]، فهو عطفٌ على {أنهاراً}، فيكون داخلاً في جملة ما جُعل في الأرض، **وعليه ينبغي الوقفُ على {ومن كل الثمرات}**، وبذلك انتهى تعدادُ المخلوقات المتَّصلةِ بالأرض، وتكون جملةُ { جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ} مستأنفةً؛ للاهتمامِ بهذا الجنسِ من المخلوقاتِ؛ وهو جنسُ الحيوان المخلوقِ صنفينِ ذكرا وأنثى، أحدُهما زوجٌ مع الآخر، وجملةُ { يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ} حالٌ من ضمير {جعلَ}.

ورجَّح هذا القولَ؛ لأنه يُقوِّيه نظيرُهُ في قوله تعالى: {يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} [النحل: 11][47] .

ثم ذكر قولاً آخر نسبَهُ لأكثر المفسِّرينَ[48]؛ وهو أن قوله: {ومن كل الثمرات} ابتداءُ كلام، وهو متعلِّق بـ {جعل فيها زوجين اثنين}[49].

---

[43] وقيل في توجيه هذا الاستثناء أقوال كثيرة: **منها**: أنه يرجع إلى يوم القيامة؛ أي: خالدينَ في النار إلا ما شاء الله من مقدارِ حشرهم من قبورهم ومقدارِ مدَّتهم في الحساب، فالاستثناء منقطع، **ومنها**: أنه يرجع إلى النار؛ أي: إلا ما شاء الله من تعذيبكم بغير النار في بعض الأوقات، **ومنها**: أن الاستثناء لأهل الإيمان؛ فـ (ما) على هذا بمعنى (مَنْ)، **ومنها**: أن المعنى: إلا ما شاء الله من كونهم في الدنيا بغير عذاب. انظر «مفاتيح الغيب» (149/13)، و«الجامع لأحكام القرآن» (84/7)، و«الدر المصون» (151/5- 153).

[44] وقد سبق ابنُ عطيَّة إلى تجويز هذا الوجه، فقال في «المحرر الوجيز» (346/2): (ويتَّجه عندي في هذا الاستثناء أن يكون مخاطبةً للنبي صلَّى الله عليه وسلَّم وأمَّته، وليس ممَّا يقال يوم القيامة، والمستثنى هو من كان من الكفرة يومئذ يؤمن في علم الله، كأنه لمَّا أخبرَهم أنه قال للكفار: {النار مثواكم} استثنى لهم من يمكن أن يؤمن ممن يرونه يومئذ كافراً، وتقع (ما) على صفة من يعقل، ويؤيِّد هذا التأويلَ اتِّصالُ قوله: {إن ربك حكيم عليم}؛ أي: بمن يمكن أن يؤمن منهم)، وذكره أبو حيان في «البحر المحيط» (646/4) عن ابن عطية، واستحسنه وقال: (وهو تأويل حسن).

[45] انظر «التحرير والتنوير» (70/8- 71).

[46] وجوَّز هذا الوجه أيضاً: السمين الحلبي في «الدر المصون» (12/7)، وأبو السعود في «إرشاد العقل السليم» (4/5).

[47] انظر «التحرير والتنوير» (83/13).

[48] ومنهم: الداني في «المكتفى في الوقف والابتدا» (ص107)، الماوردي في «النكت والعيون» (93/3)، والسمعاني في «تفسير القرآن» (76/3)، والزمخشري في «الكشاف» (512/2)، وابن عطية في «المحرر الوجيز» (293/3)، والبيضاوي في «أنوار التنزيل » (181/3)، والنسفي في «مدارك التنزيل» (142/2)، والخازن في «لباب التأويل» (5/3)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (347/6)، وزكريا الأنصاري في «المقصد لتلخيص ما في المرشد» (ص48)، وأبو السعود في «إرشاد العقل السليم» (4/5).

[49] وذكر العكبري في «التبيان في إعراب القرآن» (750/2) والسمين الحلبي في «الدر المصون» (12/7) وجهاً ثالثاً؛ وهو أن يتعلَّق بمحذوف على أنه حال من {اثنين}؛ لأنه في الأصل صفة له.

واستبعدَهُ؛ لأنه لا نكتةَ في تقديم الجارِّ والمجرورِ على عامله على هذا القول؛ لأن جميعَ المذكور محلُّ اهتمام، فلا خصوصيَّةَ للثمرات، ولأنَّ الثمرات لا يتحقَّقُ فيها وجودُ أزواجٍ ولا كونُ الزوجينِ اثنينِ، وأيضاً: فيه فواتُ المِنَّةِ بخلقِ الحيوان وتناسلِهِ، مع أنَّ منه مُعظَمَ نفعِهم ومَعاشِهم[50].

ومقصودُ ابن عاشور أنه يترتب على الوجه الذي اختاره معنىً جديدٌ؛ وهو الامتنانُ بخلق زوجين اثنين من الحيوان، مع حصولِ الامتنانِ بخلق الثمرات، وأما على قول الجمهور فيحصل الامتنانُ بخلق زوجين من الثمرات، ولا تعرُّضَ للزوجين من الحيوان، فضلاً عما في إطلاقِ الزوجينِ على الثمرات من الإشكال، وعما يترتبُ على قول الجمهور من كون تقديم {مِنْ كلِّ الثمراتِ} على {جعل} دون نكتةٍ.

ومن الفروق بين الوجهين أيضاً: أن الأوَّل من باب عطف المفردات، والثانيَ من باب عطف الجمل.

والوقف بناءً على قول أكثرِ المفسِّرينَ يكون على قوله: {وأنهاراً}.

ويُؤخذ من هذا المثال أن ابن عاشور يُرجِّح في الإعراب وفي الوقف والابتداء ما يراه الأحسنَ والأنسبَ للمعنى وإن خالف في ذلك جمهورَ المفسِّرين.

المثال الخامس: قولُهُ تعالى: { وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ} [النحل: 89].

ذكر ابنُ عاشور وجهين في إعراب جملة {وجئنا بك شهيداً على هؤلاء}:

أحدهما: أن تكونَ معطوفةً على جملة {ويوم نبعث} كلِّها، لا على {نبعث في كل أمة شهيداً } بحيث تدخلُ في حيِّزِ الظرف؛ وهو {يومَ}؛ لأنَّ المعنى: وجئنا بك شهيداً على أمَّتِكَ من وقتِ إرسالِكَ؛ أي: مُقدَّراً أن تكون شهيداً عليها يومَ القيامة؛ لأنَّ النبيء صلَّى الله عليه وسلَّم لمَّا كان حيّاً في آنِ نزولِ هذه الآية كان شهيداً في الحال والاستقبال، فاختيرَ لفظُ الماضي في {جئنا} للإشارة إلى أنَّهُ مجيءٌ حصلَ من يوم بعثتِهِ، ويُعلَمُ من ذلك أنَّهُ يحصلُ يومَ القيامة بطريق المساواة لبقيَّةِ إخوانه الشُّهداءِ على الأُمَمِ؛ إذ المقصودُ من ذلك كلِّهِ تهديدُ قومه وتحذيرُهم، وهذا الوجهُ شديدُ المناسبة بأن يُعطَفَ عليه قولُهُ تعالى: {ونزَّلْنا عليك الكتاب}[51].

وعلى هذا يكونُ الكلامُ تمَّ عند قولِهِ: {من أنفسهم}، فيَحسُنُ الوقفُ عليه لذلك.

والثاني: أن تُعطفَ على جملة {نبعث في كل أمة شهيداً}، فتدخلَ في حيِّزِ الظرف، ويكونَ الماضي مستعمَلاً في معنى الاستقبال مجازاً لتحقُّقِ وقوعِهِ، **فيكون الوقفُ على قوله: {شهيداً}**[52]، ويتحصَّلُ من تغييرِ صيغة الفعل عن المضارع إلى الماضي تهيئةُ عطفِ {ونزَّلنا عليك الكتابَ}[53].

---

[50] انظر «التحرير والتنوير» (83/13).

[51] **ووجه شدة المناسبة:** أن زمنَ مجيئه صلى الله عليه وسلم شاهداً من وقت إرساله وزمنَ تنزيل الكتاب عليه.. واحدٌ.

[52] أي: فيكون الوقف على {شهيداً} مع ما يتعلَّق به؛ وهو الجارُّ والمجرور {على هؤلاء}، وممن ذكر هذا الوقف: النيسابوري في «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» (295/4)، والخازن في «لباب التأويل» (94/3).

[53] انظر «التحرير والتنوير» (251/14– 252)، **والمقصود بتهيئة العطف:** حصول اتِّحاد زمن المعطوف عليه والمعطوف؛ وهو الماضي.
وذكر أبو حيان في «البحر المحيط» (582/6) أن جملة {ونزَّلنا عليك الكتاب} استئناف، ورجَّحه الآلوسي في «روح المعاني» (451/7)، وذكر أبو السعود في «إرشاد العقل السليم» (135/5) والشوكاني في «فتح القدير» (224/3) والقاسمي في «محاسن التأويل» (401/6) أنها استئناف، أو حال بتقدير (قد).

والحاصل: أن تعدد أوجه الوقف مبنيٌّ على تعدد أوجه إعراب جملة { وجئنا بك شهيداً على هؤلاء }، وينبني على هذا التعدد اختلافٌ في النُّكتِ البلاغية المتفرِّعةِ عن كل وجهٍ من هذه الوجوه؛ فإدخالُ جملة {وجئنا بك شهيداً على هؤلاء} في حيِّزِ الظرف {ويوم} يترتب عليه كونُ الفعل الماضي {وجئنا} مستعمَلاً مجازاً عن الفعلِ المضارع، والأصلُ: (ونجيء بك)، وإخراجُ الجملة عن حيِّزِ الظرف يترتب عليه كونُ الفعل الماضي على حقيقته.

المثال السادس: قولُهُ تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ } [فاطر: 28].

رجَّح ابنُ عاشور أنَّ قوله تعالى: {كذلك} خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ دلَّ عليه المقامُ، والتقديرُ: كذلك الاختلافُ، أو: كذلك الأمرُ، وهو ابتداءُ كلام يتنزَّلُ منزلةَ الإخبارِ بالنتيجة عَقِبَ ذكرِ الدليل، وهو توطئة لقوله تعالى: {إنما يخشى الله من عباده العلماء}؛ أي: إنما يخشى اللهَ من البشرِ المختلفةِ ألوانُهم العلماءُ منهم، فجملة {إنَّما يخشى اللهَ مِنْ عبادِهِ العُلَماءُ} مستأنفة عن جملة {كذلك}[54]، وفي أسلوب القصر تنويهٌ بأهل العلم والإيمانِ؛ لأنه يدلُّ على أن غيرهم لا تتأتى منهم خشيةُ الله، وبناءً على هذا الوجه **يَحسُنُ الوقفُ على ما قبل {كذلك}، ويُستأنفُ ما بعده**[55].

وضعَّف ابنُ عاشور جعلَ {كذلك} من توابعِ الكلامِ السابق[56]، والمعنى على جعله من توابع الكلام السابق: ومن الناسِ والدوابِّ والأنعامِ مختلفٌ ألوانُهُ كاختلاف الثمرات والجبال المذكورة في قوله تعالى: { فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ} [فاطر: 27][57]، وبناء على هذا الوجه **يُوصَلُ {كذلك} بما قبله ويُوقَفُ عليه، ويُستأنف ما بعده.**

المثال السابع: قولُهُ تعالى: { نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ* عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ أَمْثَالَكُمْ وَنُنْشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ } [الواقعة: 60- 61].

ذكر ابنُ عاشور أنَّ السَّبقَ مجازٌ من الغلَبة والتعجيز؛ لأنه يستلزم أنَّ السابقَ غالبٌ للمسبوق[58]، والمعنى: وما نحنُ بمغلوبينَ[59]، ثم ذكر وجهين في تعليق {على أن نُبدِّلَ أمثالَكم}:

أحدهما: أن يتعلَّقَ بـ {بمسبوقينَ}[60]؛ لأنه يقال: (غلبَهُ على كذا)؛ إذا حال بينه وبين نَواله، **ويكون الوقفُ على قوله: {أمثالَكم}**[61].

قلت: الأكمل والأحسن أن يكون الوقف على {تعلمون}؛ لئلا يُفصَلَ المعطوفُ {ننشئكم} عن المعطوف عليه {نبدِّل}، ولو وقف القارئ على {بمسبوقين} أيضاً لكونه رأس آية فهو مستحسَن.

---

[54] وذكر هذا القول دون تسمية لقائله الآلوسيُّ في «روح المعاني» (363/11).
[55] انظر «التحرير والتنوير» (304/22).
[56] مع أنه قولُ جمهور العلماء، ومنهم: الزجَّاج في «معاني القرآن وإعرابه» (269/4)، والماوردي في «النكت والعيون» (471/4)، والداني في «المكتفى في الوقف والابتدا» (ص172)، والبغوي في «معالم التنزيل» (419/6)، والزمخشري في «الكشاف» (610/3)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (510/3)، والبيضاوي في «أنوار التنزيل» (258/4)، والنسفي في «مدارك التنزيل» (86/3)، والقرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (343/14)، وابن جزيء في «التسهيل» (175/2)، والخازن في «لباب التأويل» (456/3)، وابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (544/6)، والنيسابوري في «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» (514/5)، وزكريا الأنصاري في «المقصد لتلخيص ما في المرشد» (ص71)، وأبو السعود في «إرشاد العقل السليم» (151/7)، والشوكاني في «فتح القدير» (399/4)، والقاسمي في «محاسن التأويل» (167/8).
وذهب ابن عطية في «المحرر الوجيز» (437/4) إلى أن {كذلك} يحتمل أن يكون من الكلام الأوَّل، فيكون الوقف عليه حسناً، ويحتمل أن يكون من الكلام الثاني يخرج مخرجَ السبب؛ كأنه قيل: كما جاءت القدرةُ في هذا كله إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ؛ أي: المحصِّلون لهذه العِبرة الناظرون فيها.
وردَّ السمين الحلبي في «الدر المصون» (231/9) الوجهَ الثانيَ من الوجهين اللذين ذكرهما ابنُ عطية بأن ما بعد (إنما) مانع من العمل فيما قبلها.
[57] انظر «الكشاف» (610/3).
[58] وهذا يعني أنه مجاز مرسل، ويجوز أن يكون استعارة تصريحية. انظر «روح المعاني» (147/14).
[59] وقيل: المعنى: لا يسبقُنا أحدٌ فيهربَ من الموت أو يُغيِّرَ وقتَهُ. انظر «أنوار التنزيل» (181/5).
[60] وهو الظاهر كما ذكر السمين الحلبي في «الدر المصون» (215/10).
[61] انظر «التحرير والتنوير» (316/27).

والثاني: أن يكونَ {على أن نُبدِّلَ أمثالَكم} في موضع الحالِ من ضمير {قدَّرْنا}[62]؛ أي: قدَّرْنا الموتَ على أنْ نُحييَكم فيما بعدُ[63]، فتكون (على) بمعنى (مع)؛ كقولِ الواعظِ: (على شرطِ النَّقْضِ رُفِعَ البُنيانُ، وعلى شرطِ الخروجِ دخلت الأرواحُ للأبدانِ)، ويكونُ متعلِّقُ {بمسبوقينَ} محذوفاً دالّاً عليه السِّياقُ؛ أي: ما نحنُ بمغلوبينَ فيما قدَّرْناهُ من خلقِكم وإماتتِكم، **ويُجعل الوقفُ على {بمسبوقينَ}**[64] .

ولا يضرُّ على هذا الوجه من الوقف الفصلُ بين الحال وصاحبها؛ لأن {بمسبوقين} رأسُ آية، والوقف على رؤوس الآي مطلوب.

المثال الثامن: قولُهُ تعالى: { الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ} [الملك: 2].

ذكر ابنُ عاشور أنَّ جملةَ {أيُّكم أحسنُ عملاً} مرتبطةٌ بـ {ليبلوَكم}، و(أيٌّ) اسمُ استفهامٍ مبتدأٌ خبرُهُ ما بعده، وفي إعراب جملة الاستفهامِ وجهان:

أحدهما: أنها سادَّةٌ مسدَّ المفعول الثاني لـ {ليبلوَكم}، وأن فعلَ {ليبلوَكم} المضمَّنَ معنى {ليعلمَكم} مُعلَّقٌ عن العمل في المفعول الثاني.

والثاني: أنها واقعةٌ في محلِّ المفعول الثاني بتأويل مفردٍ، ومبنى هذا الوجه على أن تعليقَ أفعالِ العِلم عن العمل لا يستقيمُ إلا إذا لم يُذكَرْ للفعل مفعولٌ، فإذا ذُكِرَ مفعولٌ لم يصحَّ تعليقُ الفعلِ عن المفعول الثاني.

وذكر أيضاً أنَّ بعضَهم جوَّزَ أن يكون التقديرُ: ليعلمَ جوابَ سؤالِ سائلٍ: أيُّكم أحسنُ عملاً؟[65].

ثم قال: (قلتُ: ولك أن تجعلَ جملةَ {أيُّكم أحسنُ عملاً} مستأنفةً، **وتجعلَ الوقفَ على قولِه: {ليبلوَكم}**، ويكون الاستفهامُ مستعمَلاً في التحضيض على حُسنِ العمل)[66].

ويُؤخذ من كلامه: أنه لا يجوز في الوجوه السابقة أن يُوقَفَ على {ليبلوَكم}، بل يوقف على {عملاً} أو على ما بعده.

المثال التاسع: قولُهُ تعالى: { ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ * كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا} [المدثر: 16].

ذكر ابنُ عاشور وجهين في إعراب جملة {إنه كان لآياتنا عنيداً}:

أحدهما: أن تكونَ تعليلاً للرَّدعِ والإبطالِ؛ أي: لأنَّ شدَّةَ معاندته لآياتِنا كانت كُفراناً للنِّعمةِ، فكانت سبباً لقطعِها عنه.

والثاني: أن تكونَ مستأنفةً[67]، **ويكون الوقفُ عند قوله تعالى: {كلَّا}**[68].

ويرتبط بهذا الوجه من الوقف ما ذكره ابنُ عاشور في موضع آخر؛ وهو أنه إذا كانت الجملة مستأنفة يوقف على ما قبلها؛ ليظهرَ معنى الاستئناف[69].

وأما على الوجه الأوّل فيُوقَفُ على {عنيداً}، ولا يُوقَفُ على {كلَّا}، بل تُوصَلُ بما بعدها[70].

---

[62] وعلى هذا يكون قوله: {وما نحن بمسبوقين} اعتراضاً. انظر «الدر المصون» (215/10).
[63] وقيل: هو علة للتقدير، و(على) بمعنى اللام. انظر «إرشاد العقل السليم» (197/8).
[64] انظر «التحرير والتنوير» (317/27)، وذكر هذا الوقف النيسابوري في «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» (238/6).
[65] انظر «التحرير والتنوير» (14/29).
[66] التحرير والتنوير (15/29).
[67] ومن العلماء من ذكر الاستئنافَ أيضاً، وجعله استئنافاً تعليليّاً؛ كأن قائلاً قال: لمَ لا يُزاد؟ فقيل: إنه جحد آيات المُنعِم وكفر، والكافر لا يستحقُّ المزيدَ، ومنهم: الزمخشري في «الكشاف» (648/4)، والبيضاوي في «أنوار التنزيل» (260/5)، والنسفي في «مدارك التنزيل» (563/3)، والسمين الحلبي في «الدر المصون» (542/10)، والنيسابوري في «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» (385/6)، وابن عادل في «اللباب» (510/19)، وأبو السعود في «إرشاد العقل السليم» (57/9)، والشوكاني في «فتح القدير» (391/5)، والآلوسي في «روح المعاني» (136/15).
[68] انظر «التحرير والتنوير» (306/29).
[69] انظر «التحرير والتنوير» (26 /199).
[70] وقد ذكر هذا الوقف أيضاً النيسابوري في «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» (385/6).

وحاصل الكلام في هاتين الآيتين ونظائرهما: أنَّ {كلا} – كما ذكر ابنُ عاشور في موضعٍ آخر – حرفُ ردعٍ وزجرٍ عن مضمون كلامٍ سابقٍ، والأكثرُ أن تكون عَقِبَ آخرِ الكلامِ المبطَلِ بها، وقد تُقدَّمُ على الكلامِ المُبطَلِ للاهتمام بالإبطال وتعجيله والتشويق إلى سماع الكلام الذي يأتي بعدها، ولكونها حرفَ ردعٍ أفادت معنىً تامّاً يَحسُنُ السكوتُ عليه جازَ الوقفُ عليها[71].

فإن جعلناها هنا إبطالاً لما قبلها – وهو طمعُ هذا الكافر في الزيادة – ولم يُعلَّلْ هذا الإبطالُ بما بعدها – وُقِفَ عليها؛ لكونها حرفَ ردعٍ أفادت معنىً تامّاً يَحسُنُ السكوتُ عليه، وإن كانت معلَّلة بما بعدها لم يُوقَفْ عليها.

المثال العاشر: قولُهُ تعالى: {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ* الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ} [الانفطار: 6– 8][72].

ذكر ابنُ عاشور وجهين في تعليق {في أيِّ صورةٍ} يترتب عليهما اختلافُ موضع الوقف:

أحدهما: أن يتعلَّقَ بأحد أفعالِ {خلقَكَ فسوَّاكَ فعدَّلَكَ }[73]، **فيكون الوقفُ على {في أيِّ صورةٍ}.**

والثاني: أن يتعلَّقَ بقوله: {ركَّبَكَ}[74]، **فيكون الوقفُ على قوله: {فعدَّلَكَ}**[75].

المطلب الثالث: تعددُ أوجهِ الإعرابِ والوقفِ مع تعددِ القراءات.

يشتمل هذا المطلب على الآيات التي فيها تعددٌ للقراءات يترتب عليه تعددُ أوجه الإعراب، وينبني على ذلك تعددُ أوجه الوقف والابتداء، بخلاف المطلبين السابقين؛ فإن تعدد أوجه الإعراب في أمثلتهما لم يكن ناتجاً عن تعدد القراءات.

وقد وقفت على مثالين عند ابن عاشور بيانُهما على النحو الآتي:

المثال الأوَّل: قولُهُ تعالى: {وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيءٍ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ} [آل عمران: 146][76].

ذكر ابن عاشور أنه قرأ نافعٌ وابنُ كثير وأبو عمرو ويعقوبُ وأبو بكرٍ عن عاصم: {قُتِلَ} بصيغة المبني للمجهول، وقرأه ابنُ عامر وحمزةُ وعاصمٌ والكسائيُّ وخلفٌ وأبو جعفرٍ: {قاتلَ} بصيغة المفاعلة[77].

وعلى كلتا القراءتين يجوز أن يكون مرفوعُ الفعلين – أي: {قُتِلَ}، و{قاتل} – ضميرَ {نبيء}، فيكون قوله: {معه رِبِّيُّون} جملةً حاليَّةً من {نبيء}، ويجوز أن يكون مرفوعُ الفعلين لفظَ {رِبِّيُّون}، فيكون قولُهُ: {معه} حالاً من {رِبِّيُّونَ} مقدَّماً.

وعلى الوجهين في موقع جملة {معه رِبِّيُّون} يختلف حسنُ الوقفِ على كلمة {قُتِلَ}، أو على كلمة {كثير} [78].

---

[71] انظر «التحرير والتنوير» (16 /161– 162).

[72] قرأ الجمهور (فعدَّلك) بتشديد الدال، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف (فعدَلك) بالتخفيف. انظر «النشر» (399/2)، وقد اخترت قراءة التشديد؛ لأنها قراءة نافع التي يعتمدها ابن عاشور.

[73] ذكر تعلُّقه بـ {فعدَّلك} الزمخشري في «الكشاف» (716/4).

[74] وقد ذكر هذا الوجهَ من التعلُّق جمهور المفسِّرين، ومنهم: الزمخشري في «الكشاف» (716/4)، وابن عطية في «المحرر الوجيز» (447/5)، والبيضاوي في «أنوار التنزيل» (292/5)، والنسفي في «مدارك التنزيل» (611/3)، وابن جزيء في «التسهيل» (459/2)، والخازن في «لباب التأويل» (402/4)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (422/10)، والسمين الحلبي في «الدر المصون» (710/10)، وابن عادل في «اللباب» (199/20)، وأبو السعود في «إرشاد العقل السليم» (121/9)، والشوكاني في «فتح القدير» (479/5)، والآلوسي في «روح المعاني» (269/15).

[75] انظر «التحرير والتنوير» (177/30)، وذكر الاحتمال الثانيَ للوقف: النيسابوري في «غرائب القرآن» (457/6)، وزكريا الأنصاري في «المقصد لتلخيص ما في المرشد» (ص89).

[76] أثبتُّ في الآية: {نبيء قُتِلَ} بالهمز وبناء الفعل للمجهول موافقةً لابن عاشور الذي يعتمد في تفسيره قراءة نافع.

[77] انظر أيضاً «البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» لعبد الفتاح القاضي (ص71)، ولكنه لم يذكر أن أبا بكر – وهو شعبة – عن عاصم قد قرأ: {قُتل}، ولم أقف على هذه القراءة فيما بين يدي من كتب القراءات المتواترة.

[78] انظر «التحرير والتنوير» (118/4).

يعني: أنه إذا وُقِفَ عند كلمة {قُتِلَ} كان المعنى: أنَّ أنبياء كثيرينَ قتلَهم قومُهم وأعداؤهم، ومع الأنبياء أصحابُهم، فما تزلزلوا لقتل أنبيائِهم[79]، فكان المقصودُ تأييسَ المشركينَ من وَهَنِ المسلمينَ على فَرْضِ قتلِ النبيءِ صلَّى الله عليه وسلَّم في غزوته؛ كما في قوله تعالى في خطابِ المسلمينَ: { وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ} [آل عمران: 144].

وإذا وُصِلَ قولُهُ: {قُتِلَ} ووُقف عند قوله: {كثير} كان المعنى: أن أنبياء كثيرينَ قُتِلَ معَهم رجالٌ من أهل التقوى، فما وَهَنَ من بقيَ بعدهم من المؤمنينَ، ولا يكون القتل واقعاً على الأنبياء، بل على أتباعهم فقط[80]، وذلك بمعنى قوله تعالى: {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ * فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} [آل عمران: 169– 170][81] .

والحاصل: أنه على قراءة {قُتِلَ} إن كان مرفوعُ الفعل ضميرَ {نبيء}، وكانت جملةُ {معه رِبِّيُّون} حاليَّةً.. جاز الوقفُ على كلمة {قُتِلَ}، وإن كان {رِبِّيُّون} فاعلاً لا يَحسُنُ الوقفُ على {قُتِلَ}[82].

ولا يخفى أنه وإن حَسُنَ الوقفُ على {قُتِلَ} فالاستئناف بـ {قُتِلَ} بعد الوقف عليه أحسنُ؛ لئلا تُفصلَ الحالُ عن صاحبها.

ويؤخذ من ذلك أنَّ الوقفَ عند انتهاء جملةٍ من جملِ القرآن قد يكونُ أصلاً لمعنى الكلامِ؛ فقد يختلفُ المعنى باختلاف الوقفِ كما ذكر ابن عاشور في المقدِّمة الثامنة من مقدِّمات تفسيره، وذكر هذا المثالَ[83].

ولعلَّ ابن عاشور تطرَّقَ لوجوه الوقف بناء على قراءة {قُتِلَ}؛ لما تفيده على أحد الوجهين من احتمال وقوع القتل على الأنبياء في القتال، وهي مسألة مختلَف فيها، ولم يتطرَّق لوجوه الوقف بناء على قراءة {قاتلَ}؛ إذ لا خلاف في وقوع القتال من الأنبياء وأتباعهم.

المثال الثاني: قولُهُ تعالى: {وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ} [الزخرف: 39].

ذكر ابنُ عاشور أنه قرأ الجمهور {أنكم} بفتح همزة (أنَّ) على جعلِ المصدرِ فاعلاً؛ أي: ولن ينفعَكم اليوم اشتراكُكم في العذاب، وقرأ ابنُ عامرٍ {إنكم} بكسر الهمزةِ على الاستئناف[84]، **ويكونُ الوقفُ عند قولِهِ: {إذ ظلمتم}**[85].

ويُفهَمُ من ذلك أنه على قراءة الجمهور لا يُوقَفُ على {إذ ظلمتم}، بل على رأس الآية؛ وهو {مشتركونَ}؛ لئلا يُفصَلَ بين الفعل وفاعله.

---

[79] وقد رُويَ نحو ذلك عن عكرمة وقتادة كما ذكر القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (229/4).

[80] **والمعنى:** كثيرٍ من الأنبياء قُتل معه رِبِّيُّون كثير، وقد رُويَ ذلك عن الحسن وسعيد بن جبير؛ قال الحسن: (ما قُتل نبيٌّ في حرب قط)، وقال سعيد بن جبير: (ما سمعنا أن نبيّاً قُتل في القتال). انظر «معالم التنزيل» (117/2)، و «الجامع لأحكام القرآن» (229/4).

[81] انظر «التحرير والتنوير» (82/1).

[82] وذكر القرطبي أنه على القول بوقوع القتل على الأنبياء – وهو قول عكرمة وقتادة كما مر – هناك وجهان: أحدهما: أن يكون {قُتِلَ} واقعاً على النبي وحده، وحينئذ يكون تمام الكلام عند قوله: {قتل}، ويكون في الكلام إضمار؛ أي: ومعه رِبِّيُّون كثير؛ كما يقال: (قُتِلَ الأمير معه جيشٌ عظيم)؛ أي: ومعه جيش عظيم. الوجه الثاني: أن يكون القتل نال النبيَّ ومن معه من الرِّبِّيِّين، ويكون وجه الكلام: قُتِلَ بعضُ من كان معه؛ كقول العرب: (قتلنا بني تميم وبني سليم)، وإنما قتلوا بعضَهم، ويكون قوله: {فما وهنوا} راجعاً إلى من بقيَ منهم، ثم ذكر القرطبي أن هذا الوجه أشبهُ بنزول الآية وأنسبُ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُقتَل، وقُتل معه جماعة من أصحابه. انظر «الجامع لأحكام القرآن» (239/4– 240).

[83] انظر «التحرير والتنوير» (82/1).

[84] وهو استئناف للتعليل، وفاعل {ظلمتم} على هذه القراءة مقدَّر بنحو (ظلمُكم)، أو (اجتماعُكم). انظر «الدر المصون» (590/9).
ونسب هذه القراءة لابن عامر أيضاً: ابن مجاهد في «السبعة في القراءات» (ص586)، وابن عطية في «المحرر الوجيز» (56/5)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (78/4)، والرازي في «مفاتيح الغيب» (634/27)، والقرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (91/16)، والآلوسي في «روح المعاني» (84/13)، والشوكاني في «فتح القدير» (638/4)، ولم أقف عليها فيما بين يدي من الكتب المعتمدة للقراءات المتواترة بعد ابن مجاهد.

[85] انظر «التحرير والتنوير» (214/25)، وذكر هذا الوقف أيضاً الداني في «المكتفى في الوقف والابتدا» (ص190).

الاستنتاجات:

ظهر من خلال البحث النتائج الآتية:

1- معظمُ المواضع التي ذكر فيها ابنُ عاشور أوجهاً للوقف الابتداء مبنيَّةً على تعدد أوجه الإعراب لم يكن تعدد أوجه الإعراب فيها متفرِّعاً عن تعدد القراءات، وإنما كان ذلك في مثالين فقط.

2- قد يترتب على تعدد احتمالاتِ الوقف تعدُّدُ احتمالات تراكيب الكلام، وينبني على ذلك نكتٌ بلاغية تترتب على كل تركيبٍ من التراكيب المحتملة.

3- يرى ابنُ عاشور أن الآية الواحدة قد يظهرُ فيها عند التأمُّل والتدبُّر معانٍ كثيرةٌ يسمح بها التركيبُ، فينبغي الحملُ عليها جميعاً.

4- يؤخذ من كلام ابن عاشور في بعض المواضع من تفسيره: أنه إذا اشتمل الكلامُ على استئناف فينبغي الوقفُ على ما قبله؛ ليظهر معنى الاستئناف.

5- يُرجِّح ابن عاشور في الإعراب وفي الوقف والابتداء ما يراه الأحسنَ والأنسبَ للمعنى وإن خالف في ذلك جمهورَ المفسِّرين.

6- قد يحصل بالتعدد في الوقف ما يحصل بتعدد وجوه القراءات؛ من تعددِ المعنى مع اتِّحاد الكلمات.

7- يجوز عند ابن عاشور الوقفُ على كلمة {كلا}؛ لكونها حرفَ ردعٍ تفيدُ معنىً تامّاً يَحسُنُ السكوتُ عليه.

8- لم يخلُ بعض مواضع الوقف التي جوَّزها ابنُ عاشور من التكلُّف والضعف.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

Funding:

this research is funded by Damascus university – funder No. (501100020595).

المراجع:

1. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت 982هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د/ط، د/ت.
2. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي (ت685هـ)، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1418 هـ.
3. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف (745هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت، 1420 هـ.
4. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي (1403هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، د/ط، د/ت.
5. البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حبنَّكة الميداني (ت 1425هـ)، دار القلم ـ دمشق، الدار الشامية ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1416 هـ - 1996 م.
6. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616هـ)، المحقق : علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د/ط، د/ت.
7. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد ابن عاشور (ت1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984 م.
8. التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد، ابن جزيء الكلبي (741 هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ.
9. تفسير القرآن، منصور بن محمد السمعاني (ت 489هـ)، المحقق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن- الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ- 1997م.
10. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير(774هـ)، تحقيق: سامي بن محمَّد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1420هـ ـ 1999م.
11. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري (310هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420 هـ ـ 2000م.
12. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي (ت 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية، 1384هـ - 1964 م.
13. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (756 هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، د/ط، د/ت.
14. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي(1270هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ.

15. زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي، ابن الجوزي (597 هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة: الأولى ـ1422هـ.
16. السبعة في القراءات، أحمد بن موسى ابن مجاهد (ت 324هـ)، المحقق: شوقي ضيف، دار المعارف– مصر، الطبعة الثانية، 1400هـ.
17. الطِّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي (ت 745هـ)، المكتبة العصرية ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1423 هـ.
18. غرائب القرآن ورغائب الفرقان، الحسن بن محمد النيسابوري (850هـ)، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1416 هـ.
19. فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني (ت1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، الطبعة الأولى، 1414 هـ.
20. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 هـ.
21. لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد المعروف بالخازن (ت 741هـ)، المحقق: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ.
22. اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل (ت 775هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، 1419 هـ –1998م.
23. لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور (ت 711هـ)، دار صادر– بيروت، الطبعة الثالثة، 1414 هـ.
24. محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي (ت 1332هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميه– بيروت، الطبعة الأولى، 1418 هـ.
25. المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب ابن عطيَّة الأندلسي (ت 542هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ.
26. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله بن أحمد النسفي(710هـ)، حقَّقَهُ وخرَّجَ أحاديثَهُ: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، الطبعة الأولى، 1419هـ ـ 1998م.
27. معالم التنزيل في تفسير القرآن، الحسين بن مسعود البغوي (516 هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1420 هـ.
28. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري، أبو إسحاق الزجاج (311 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ ـ 1988م.
29. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت 606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة،1420 هـ.

30. المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، زكريا بن محمد الأنصاري (ت 926هـ)، دار المصحف، الطبعة الثانية، 1405 هـ- 1985 م.
31. المكتفى في الوقف والابتدا، عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني (ت 444هـ)، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، الطبعة الأولى، 1422 هـ- 2001 م.
32. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله الأزهري (905هـ)، المحقق: عبد الكريم مجاهد، دار الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ 1996م.
33. النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن يوسف، ابن الجزري (833 هـ)، المحقق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، د/ط، د/ت.
34. النكت والعيون، علي بن محمد الماوردي (ت450هـ)، المحقق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية- بيروت، د/ط، د/ت.
35. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي (ت 1409هـ)، مكتبة طيبة – المدينة المنوَّرة، الطبعة الثانية، د/ت.